



Platform on Disaster Risk Reduction
Tunisia 9-13 October 2018

المؤتمر العربي الرابع للحد من مخاطر الكوارث إعلان تونس للحد من مخاطر الكوارث في المنطقة العربية في 13 أكتوبر / تشرين الأول 2018

نحن، الوزراء ورؤساء الوفود الحكومية العربية وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية المشاركين في المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث المنعقد في تونس العاصمة خلال الفترة من 09-13 أكتوبر 2018؛

نعبر عن شكرنا وتقديرنا للجمهورية التونسية قياداً وشعباً لاستضافة المنتدى العربي الإفريقي للحد من مخاطر الكوارث. كما نتقدم بالشكر إلى جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث UNISDR على مساهمتها الفعالة في ضمان تحقيق النتائج المرجوة من هذا المؤتمر، والهادفة إلى مجابهة التحديات المتصلة بقضية الحد من مخاطر الكوارث في الوطن العربي:

ونعلن ما يلي:

1. **نعرب عن بالغ قلقنا** إزاء تزايد وتيرة الأخطار الطبيعية بما فيها تلك التي يزيد في تفاقمها النشاط البشري غير الرشيد مثل الجفاف، وتدهور الاراضي الزراعية، والتصحر، واجتياح الجراد، والعواصف، والفيضانات والسيول، والظواهر المناخية المتطرفة، وحرائق الغابات، والأعاصير، والمخاطر الجيولوجية مثل الزلازل والتسونامي، والانهيارات الأرضية، وانتشار الأوبئة وكذلك الاخطار الأخرى ذات الطبيعة البيولوجية والتكنولوجية والكيميائية والنووية والبكتيريولوجية التي هي من صنع الانسان مثل التلوث والإشعاعات الضارة وما يسفر عنها من خسائر في الأرواح وخاصة في صفوف الفئات الهشة وتدهور سبل العيش، ونزوح السكان إضافة إلى الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمادية.

2. **نؤكد على أهداف وأولويات وغايات إطار سندي والاسراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث في الانتقال من نهج إدارة الكوارث والاستجابة إلى نهج إدارة مخاطر الكوارث والتركيز على محركاتها مثل التغير المناخي، والصراعات بمختلف أشكالها، ونقص الموارد الطبيعية واستنزافها، والتوسع الحضري السريع غير المخطط له والفقر والتنمية غير المتوازنة والتعاطي غير السليم مع عوامل ومكونات التعرض والقابلية للتضرر والحاجة إلى تطوير وتدعيم إجراءات الوقاية وأنظمة الإنذار المبكر والتخفيف من الآثار الناجمة عنها وإعادة البناء بشكل أفضل.**

3. **نشدد على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التصدي لمخاطر الكوارث والتكيف مع التغيرات المناخية ومنع نشوء مخاطر جديدة من خلال تقوية البنى التحتية مع إدماج إدارة مخاطر الكوارث في خطط وأهداف التنمية المستدامة وفق نهج تشاركي دامج للجميع : إدارة ومؤسسات حكومية، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، وجامعات ومؤسسات البحث العلمي، ومعالجة المخاطر الممتدة، والحد من تأثيراتها السلبية على الفئات الأكثر هشاشة، بما في ذلك النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأطفال والشباب والنازحين وضحايا الهجرة القسرية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمادية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين والأراضي العربية الأخرى.**

4. **نأخذ بعين الاعتبار بيان المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في كانون 2017 "ضمان قدرة البنية التحتية والإسكان على الصمود"، ونتائج المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث وإعلان العقبة للحد من مخاطر الكوارث في المدن 2013، ونتائج المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث وإعلان شرم الشيخ للحد من مخاطر الكوارث 2014 ونتائج المؤتمر العربي الثالث للحد من مخاطر الكوارث وإعلان الدوحة للحد من مخاطر الكوارث 2017، وقرار القمة العربية في دورتها 29 (قمة القدس) في الظهران رقم 733 لعام 2018 حيث تم اعتماد الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث 2030.**

5. **نؤكد على أهمية ضمان وتعزيز الانسجام والتنسيق في ما بين الدول العربية، على مستوى الخطط ومواءمتها مع البرامج العالمية والاقليمية، وبما لا يؤثر على الدول المجاورة، وكذا أهمية الاستمرار في تنفيذ البرامج على المستوى الوطني والاقليمي المتعلقة ببناء قدرات المجتمعات المحلية المستهدفة على الصمود في وجه التحديات ومخاطر الكوارث، ودعم برامج التكيف والتخفيف من التغير المناخي ووقف التدهور البيئي وادماجها في خطط التنمية المستدامة باعتبارها من صميم إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) وأهداف التنمية المستدامة والمواثيق ذات الصلة، وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة والتغير المناخي، بما في ذلك إتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، والخطة الحضرية الجديدة مع الاستئناس بجدول الأعمال من أجل الإنسانية.**

6. **نقدر** الدور الحيوي الذي تلعبه مجموعات أصحاب المصلحة والقطاع الخاص ومراكز البحوث والجامعات ومنظمات المجتمع المدني على المستويات المحلية والمجتمعية والشراكات التي يتم عقدها مع الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية.

7. **نثمن** الدور المحوري الهام الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في تنسيق ودعم الجهود العالمية والإقليمية لتنفيذ ورصد إطار سندي، من خلال العمل المشترك مع الحكومات والوكالات والمراكز والمنظمات القارية والإقليمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية والقطاع الخاص والمراكز البحثية والأكاديمية.

8. **كما نثمن** دور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة التابعة لها في تنسيق ودعم الجهود العربية لتنفيذ وتقييم الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث.

وبموجب هذا الإعلان، ندعو جميع الحكومات، والشركاء، وأصحاب المصلحة إلى:

1. تنفيذ سياسات تنمية مستدامة تتكامل مع استراتيجيات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث، تكون شاملة للجميع على كافة المستويات.
2. المزيد من التنسيق والفاعلية بهدف تسريع تنفيذ إطار سندي والاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني والمحلي، مع العمل على المتابعة والتقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ الخطط والبرامج.
3. اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة بشأن إعداد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث من أجل الوصول إلى الغاية "هـ" من إطار سندي .
4. تطوير وتحديث آليات جمع البيانات والإحصاءات المتعلقة بالكوارث والخسائر الناجمة عنها وتحليلها وإدارة المخاطر وتقييمها وإعداد الخرائط الخاصة بها بما يتوافق مع إطار سندي.
5. تبادل التجارب وأفضل الممارسات بين الدول في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
6. وضع برامج عمل تمكن من الاعلام والتوعية والتعليم والتواصل بخصوص مخاطر الكوارث وضمان الولوج إلى البيانات والمعلومات الخاصة بالكوارث وجعلها متاحة للجميع بوسائل التواصل المختلفة الحديثة من اجل الاطلاع عليها.

7. تعزيز المشاركة الفاعلة للنساء والشباب في قيادة وتصميم وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج الحد من مخاطر الكوارث التي تراعي مقاربة النوع الاجتماعي، من خلال الجهود المشتركة للقطاعات العام والخاص، مدعومة بالأطر القانونية المناسبة وتخصيص الموارد اللازمة.

8. الأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء ومن ضمنها النساء المهاجرين وكبار السن والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والخطط الرامية للحد من مخاطر الكوارث، مع تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعلقة بجلسة العمل الخاصة بالشاركة من أجل الحد من مخاطر الكوارث "تحفيز تنفيذ إطار سندي من خلال الشراكات والتعاون (العربي الإفريقي) المعزز: المنظورات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية" وبيانات العمل التطوعية لأصحاب المصلحة.

9. تعزيز تكامل اجراءات التكيف والتخفيف من تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في السياسات والممارسات على جميع المستويات بما في ذلك اعتماد مقاربات وسياسات فعالة واستباقية في مجال الطاقات المتجددة في الحد من آثار الكوارث التي تهدد النظام البيئي، وتشجيع البحث العلمي وتطوير تكنولوجيات كفاءة الطاقة (النجاعة الطاقية)، وذلك انسجاماً مع التوجهات العالمية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة تلك المتعلقة بالبيئة والطاقة والتغيرات المناخية والموارد الطبيعية.

10. الحرص على توظيف التكنولوجيات الحديثة في الوقاية والتصدي لمخاطر الكوارث والتغيرات المناخية.

11. تطوير البرامج والخطط المتعلقة بالتأهب والاستجابة والتعافي بعد الكوارث من خلال تحسين التنسيق من أجل إقامة روابط فعالة بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية.

12. تعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والاتصالات للمساهمة في الحد من مخاطر الكوارث ودعم اتخاذ القرار المستند على أسس علمية واستحداث وتطوير قاعدة معلومات خاصة بالخبراء ومشاركتها عربياً والاستفادة من الأبحاث والدراسات التطبيقية التي تقوم بها المجموعة الاستشارية العربية للعلوم والتكنولوجيا للحد من مخاطر الكوارث.

13. توطيد النهج القائم على الأمن الإنساني والسلامة الصحية والبيئية في سياسات وممارسات الحد من مخاطر الكوارث.

14. الاستثمار العام والخاص المطع بالمخاطر في البنى التحتية بمواصفات قادرة على الصمود من أجل منع نشوء مخاطر جديدة، واستخدام إعادة البناء في مرحلة التعافي كفرصة ل "إعادة البناء بشكل أفضل" .

15. الالتزام على المستوى الوطني والاقليمي بالمراجعة الدورية للتقدم المحرز في تنفيذ إطار سندي من خلال أداة رصد إطار سندي.

16. توظيف اليوم الدولي واليوم العربي للحد من مخاطر الكوارث واليوم العالمي للتوعية من التسونامي كفرصة لتعزيز الوعي المجتمعي وتحقيق الفهم الأفضل للمخاطر.

17. إنشاء وتطوير هيئات وطنية دائمة تعنى بإدارة مخاطر الكوارث تكون لها صلاحيات شاملة لتسخير الامكانيات المطلوبة وتأمين التنسيق بين كافة المعنيين أثناء الكوارث .

وحرصاً منا على مجابهة التحديات التي تواجهها منطقتنا العربية، فإننا سنعمل على:

- تنفيذ الإجراءات الموصى بها في إعلان تونس، وتفعيل التوصيات الواردة في هذا الاعلان في أفق انعقاد المنتدى الإقليمي العربي القادم في عام 2020.
- التنسيق والتعاون مع الشركاء وأصحاب المصلحة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج عملها لدعم تنفيذ إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، وتحديث التقدم من خلال آلية التنسيق العربية وغيرها من المنتديات الإقليمية.
- دعوة مجموعات أصحاب المصلحة إلى تقديم بيانات العمل الطوعي وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث.

ندعو مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث -المكتب الإقليمي للدول العربية إلى تعزيز التنسيق بين الشركاء وأصحاب المصلحة للحد من مخاطر الكوارث من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 لضمان إدماج فعلي للحد من مخاطر الكوارث في استراتيجيات التنمية المستدامة.

* تعتبر النسخة العربية هي النسخة الرسمية المعتمدة لإعلان تونس للحد من مخاطر الكوارث،